



تحديث القطاع العام
خارطة الطريق

تقرير تقدم سير عمل برنامج تحديث القطاع العام

النصف الأول 2026



”

علينا الاستمرار في تطوير
القطاع العام، ليلمس
المواطن أثر الارتقاء
بالخدمات

“

صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
من خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة
العادية الثانية لمجلس الأمة العشرين
26 تشرين الأول 2025



المحتويات

4	الملخص التنفيذي
8	أداء المشاريع لنهاية النصف الأول 2026
9	مؤشر تحديث القطاع العام
11	المخرجات الاستراتيجية للبرنامج التنفيذي الثاني
12	حكومة محورها المواطن
18	حكومة مرنة وجاهزة للمستقبل
24	حكومة متكاملة وكفؤة
29	حكومة ذكية ومبتكرة
34	الرسائل الاستراتيجية والاتجاهات المستقبلية
37	ملحق



الملخص التنفيذي

تقرير تقدم سير عمل برنامج تحديث
القطاع العام - النصف الأول من العام 2026

تنفيذياً، بما يمثل 92% من مستهدفات المخرجات في النصف الأول من عام 2026. وشمل ذلك إطلاق وتنفيذ عدد من المشاريع الوطنية الاستراتيجية التي تشكل ركائز المرحلة المقبلة من التحديث، وفي مقدمتها الأكاديمية الأردنية للإدارة الحكومية، والمؤشر الوطني لتحديث القطاع العام، وتطوير 12 إطاراً للكفايات الوظيفية للوظائف النمطية، والإطار الوطني لكفايات الذكاء الاصطناعي فيما بلغت نسبة التوظيف عبر الإعلان المفتوح القائم على الجدارات 70%، وقد بلغ معدل إشغال الوظائف التخصصية (التوزيع النوعي للوظائف) 89% مقارنة بـ 62.9% للعام 2024، إلى جانب إطلاق مشاريع نوعية في مجالات التشريعات والامثال الذكية، ومنظومة سماع صوت المواطن، ووكلاء الذكاء الاصطناعي، بما يعزز بناء القدرات

يمثل النصف الأول من عام 2026 مرحلة هامة في تنفيذ البرنامج التنفيذي الثاني لتحديث القطاع العام (2026-2029)، حيث انتقل البرنامج من مرحلة الإعداد والتصميم إلى مرحلة التنفيذ الفعلي للمشاريع الإصلاحية، وبناء الممكنات الوطنية التي ستقود التحول في القطاع العام خلال السنوات المقبلة. وقد ركزت الجهود خلال هذه المرحلة على ترسيخ أسس حكومة أكثر تكاملاً، ومرونة، وكفاءة، وابتكاراً، من خلال تطوير السياسات والمنظومات الوطنية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتسريع التحول الرقمي، وبناء أدوات حديثة لقياس الأداء وصنع القرار، بما ينسجم مع مستهدفات خارطة طريق تحديث القطاع العام.

وقد حقق البرنامج تقدماً في تنفيذ مستهدفاته، حيث تم إنجاز 78 مخرجاً

الحكومية المشتركة، ويرفع جاهزية القطاع العام لمتطلبات المستقبل.

وبالتوازي مع تنفيذ المشاريع، شهدت الحكومة تقدماً في بناء منظومة متكاملة لقياس الأداء وإدارة التحديث، تجمع بين المؤشرات الوطنية التي تتابع تنفيذ مستهدفات البرنامج، والمؤشرات الدولية التي تقيس أثر جهود التحديث على أداء القطاع العام وتنافسية المملكة. فقد تم إطلاق الحزمة الأولى من المؤشر الوطني لتحديث القطاع العام ليشكل مرجعاً وطنياً موحداً لقياس التقدم، ورصد الفجوات، ودعم اتخاذ القرار المبني على البيانات، والعمل على المجالات التطويرية اللازمة لرفع ترتيب مكانة الأردن في المؤشرات الدولية، علماً بأنه تم تحقيق تقدم في عدد منها والمرتبطة في محاور التحديث، بما يعكس أن جهود البرنامج بدأت تترجم تدريجياً إلى نتائج قابلة للقياس على المستويين الوطني والدولي.

كما انعكست جهود التحديث على استمرار تطوير الخدمات الحكومية وتعزيز التحول الرقمي، حيث ارتفع عدد الهويات الرقمية المفعلة إلى 2.8 مليون هوية رقمية، ووصل عدد الخدمات الحكومية الرقمية إلى 2,060 خدمة، مع استكمال تشغيل 16 مركز خدمات حكومي شامل، بما يساهم في تحسين تجربة المواطن، وتوسيع الوصول إلى الخدمات، ورفع كفاءة الأداء الحكومي.

كما تواصل العمل على رفع كفاءة الأداء الحكومي من خلال تطوير النماذج التشغيلية والخدمات المشتركة، وأطر تعزيز كفاءة الإنفاق والتحول نحو الحكومة اللامركزية، التي بلغ مؤشرها 58%، فيما بلغت نسبة الشراء الإلكتروني 56% من إجمالي المشتريات الحكومية. وفي مجال الحكومة الذكية والمبتكرة، جاري العمل على تطوير خمس حالات استخدام ذات أولوية لوكلاء الذكاء الاصطناعي في خمس جهات حكومية، واستكمال تقييم نضج البيانات لجميع الوزارات وتدريب 23 فريق بيانات حكومياً، وإعداد الإصدار الأول من الإطار الوطني لمعايير التحول الرقمي «ارتقاء»، إلى جانب إنجاز الخارطة الرقمية الموحدة للتشريعات ورقمنتها ضمن منظومة التشريعات والامتثال الذكية، بما يعزز جاهزية القطاع العام لتوظيف البيانات والتقنيات الناشئة ويدعم التحول نحو حكومة أكثر كفاءة ومرونة وابتكاراً.

لقد ركز القطاع العام خلال النصف الأول من العام 2026 في تنفيذ البرنامج على بناء الممكّنات الوطنية التي يحتاجها القطاع العام لتحقيق تحول مؤسسي مستدام. وستركز المرحلة المقبلة على توسيع تطبيق هذه الممكّنات وتحويلها إلى نتائج تنعكس على كفاءة الأداء الحكومي، وجودة الخدمات، وتجربة المواطن، بما يحقق الأثر المستهدف من برنامج تحديث القطاع العام.

أبرز الإنجازات خلال النصف الأول من عام 2026



تحقيق 92% من مستهدفات النصف الأول،
بإنجاز 78 من أصل 85 مخرجاً.

إطلاق الحزمة الأولى من المؤشر الوطني لتحديث القطاع العام

بوضع خط الأساس لـ (14) مؤشراً من أصل (38) مؤشراً، بما يوفر أداة وطنية موحدة لقياس تقدم التحديث وتوجيه أولويات التحسين.



إطلاق الأكاديمية الأردنية للإدارة الحكومية

كمنصة حكومية مستدامة لبناء القدرات وتطوير القدرات الحكومية وربط التدريب بمهارات المستقبل واحتياجات القطاع العام.

استكمال تطوير منظومة الكفايات الحكومية

من خلال تطوير أطر الكفايات والموقع الإلكتروني الخاص بها، بما يوفر مرجعاً موحداً يدعم تطبيق الإدارة القائمة على الكفايات في التوظيف والتطوير والتقييم وإعداد القيادات.



تطوير إطار كفايات الذكاء الاصطناعي في الإدارة الحكومية

ليشكل مرجعاً موحداً لبناء القدرات الحكومية بمستوياتها المختلفة اللازمة للتوظيف المسؤول والفعال للذكاء الاصطناعي، بما يعزز جاهزية الحكومة للاستفادة من تطبيقاته في مجالات الإدارة الحكومية.

رقمنة 104 خدمة حكومية جديدة

ليصل إجمالي الخدمات الحكومية الرقمية إلى 2,060 خدمة، بما يمثل 85.8% من الخدمات القابلة للرقمنة، وقد شملت رقمنة (35) خدمة في البلديات.



تم إعداد عدد من الدراسات المتخصصة لدعم تطوير سياسات الموارد البشرية في القطاع العام،

شملت دراسة نتائج رضا موظفي القطاع العام، ودراسة أثر تطبيق نظام العمل لمدة أربعة أيام في الأسبوع، ودراسة حول الاجازة بدون راتب، بهدف توفير قاعدة معرفية وأدلة تدعم تطوير السياسات واتخاذ القرارات في إطار برنامج تحديث القطاع العام

أبرز الإنجازات خلال النصف الأول من عام 2026



الوصول إلى 2.8 مليون هوية رقمية مفعلة

عبر تطبيق «سند»، بما يعزز الوصول إلى الخدمات الحكومية الرقمية.

الانتقال نحو الخدمات المتكاملة المصممة حول رحلة المواطن (حزم الخدمات)

ومن أبرزها حزمة تجديد رخصة المركبة، التي تجاوز عدد مستخدميها 614 ألف مستفيد، بما يساهم في تقليل الخطوات والمتطلبات اللازمة للحصول على الخدمة.



الوصول إلى 16 مركز خدمات حكومي شامل

واصلت الحكومة التوسع في نموذج مراكز الخدمات الحكومية الشاملة بما يدعم توحيد قنوات تقديم الخدمة وتحسين سهولة الوصول إليها.

93% من السياسات والتشريعات أجري لها دراسات تقييم الأثر

من المستهدف تدريب 118 موظفاً حكومياً على منهجيات تقييم الأثر الاقتصادي، بما يعزز إعداد السياسات والتشريعات وفق منهجيات قائمة على الأدلة والبيانات.



إنجاز الخارطة الرقمية الموحدة للتشريعات والسياسات

بما يتيح البحث فيها وقراءتها رقمياً من قبل أنظمة الذكاء الاصطناعي، ويشكل الأساس لبناء منظومة متكاملة لإدارة دورة حياة التشريعات.

بلوغ معدل إشغال الوظائف التخصصية (التوزيع النوعي للوظائف) 89%

مقارنة بـ 62.9% للعام 2024، بما يعكس تحسناً في مواءمة الكفاءات مع الاحتياجات الفعلية للجهات الحكومية.



تحسين البيئة المكانية وتقديم الخدمات في الجهات الحكومية

من خلال مشروع المتسوق الخفي، بما يدعم رفع جودة الخدمات وتعزيز المساءلة المؤسسية.

أداء المشاريع لنهاية النصف الأول 2026

الأداء العام لخارطة تحديث القطاع العام خلال النصف الأول 2026

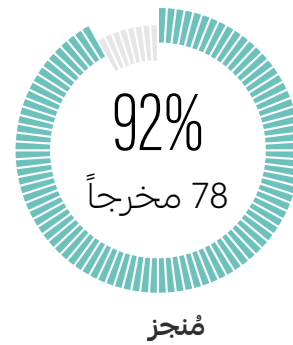
84
مشروعاً مجدولاً
لعام 2026

111
مشروعاً
في البرنامج

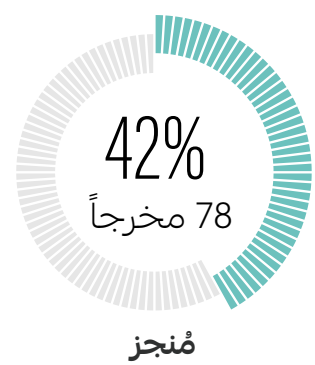
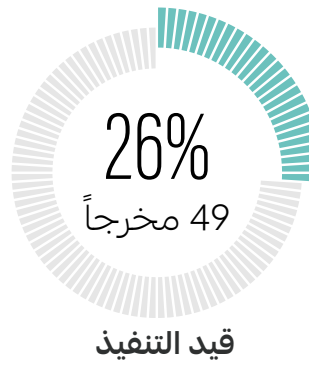
13 لم تبدأ

71 قيد التنفيذ

على مستوى النصف الأول لعام 2026 - اللازم تحقيقه (85 مخرج تفصيلي)



على مستوى عام 2026 (185 مخرج تفصيلي)



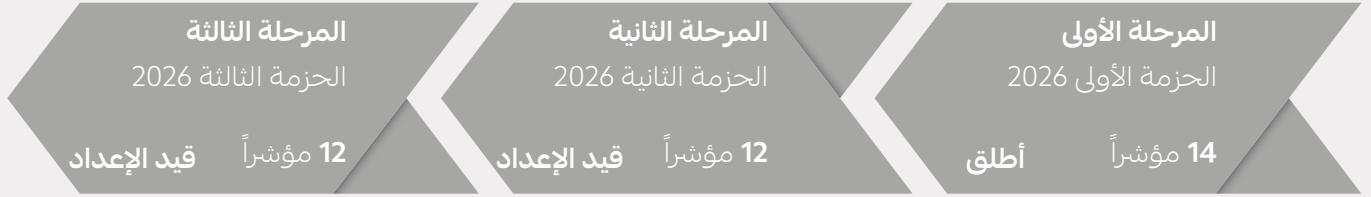
مؤشر تحديث القطاع العام

بناء منظومة وطنية موحدة لقياس تقدم تنفيذ برنامج تحديث القطاع العام، وربط الإنجاز بالمؤشرات والأهداف الاستراتيجية، بما يدعم اتخاذ القرار المبني على البيانات، ويعزز المتابعة والشفافية والتحسين المستمر على مستوى الحكومة.

تم إطلاق الحزمة الأولى من المؤشر الوطني لتحديث القطاع العام، وتطوير الهيكل المؤسسي للمؤشر، وعقد الشراكات الفنية اللازمة لتطوير أدوات القياس، بما يوفر مرجعاً وطنياً موحداً لمتابعة تقدم التحديث وقياس أثره.

ويستمر تطوير المؤشر من خلال استكمال الحزم المتبقية، وتوسيع منظومة القياس بما يعزز متابعة الأداء وتوجيه أولويات التحسين.

مؤشر وطني موحد لقياس أداء القطاع العام، يضم 38 مؤشراً موزعة على مخرجات التحديث



14 من 38 مؤشراً بخط أساس

تم الانتهاء من وضع خط أساس للحزمة الأولى والمتضمنة (14) مؤشراً، وجاري العمل على وضع خط أساس للمؤشرات في الحزمة الثانية في الربع الثالث من 2026، والحزمة الثالثة في الربع الرابع من 2026.

مؤشرات المرحلة الأولى:

تم الانتهاء من وضع خط أساس للحزمة الأولى والمتضمنة (14) مؤشراً، وجاري العمل على وضع خط أساس للمؤشرات في الحزمة الثانية في الربع الثالث من 2026، والحزمة الثالثة في الربع الرابع من 2026.

حكومة مرنة وجاهزة للمستقبل

المستهدف 2027 في 5% +	93%	نسبة السياسات والتشريعات التي خضعت لدراسات تقييم الأثر
المستهدف 2027 في 5% +	77%	نسبة الرضا الوظيفي
المستهدف 2027 في 80%	70%	نسبة التوظيف في القطاع العام عبر الإعلان المفتوح
المستهدف 2027 في 5% +	2.4%	نسبة البرامج التدريبية الحكومية المقدمة عبر المنصة الرقمية للأكاديمية
المستهدف 2027 في 5% +	71%	نسبة المسارات والبرامج التدريبية المعززة للجاهزية ووظائف المستقبل

حكومة محورها المواطن

المستهدف 2027 في 5% +	60.8%	نسبة رضا المواطنين عن جودة الخدمات الحكومية وتعامل مقدمي الخدمات
المستهدف 2027 في 8% +	69%	نسبة استخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية
المستهدف 3.5 مليون	2.8 مليون	عدد الهويات الرقمية المفعلة
المستهدف 5% +	83%	نسبة توصية المواطنين باستخدام الخدمة

حكومة ذكية ومبتكرة

المستهدف زيادة 5 حالات مع نهاية 2027	4	عدد حالات استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة في الإدارة العامة وصنع القرار
المستهدف 24 جهة بنسبة 100% حتى 2027	0	نسبة الجهات الحكومية ذات الأولوية المطبقة للإطار الوطني لمعايير التحول الرقمي "ارتقاء-جديد"

حكومة متكاملة وكفؤة

المستهدف 5%+ في 2027	56%	نسبة الشراء الإلكتروني من إجمالي المشتريات الحكومية
المستهدف 12 جهة مع نهاية العام	3	عدد الجهات الحكومية المطبق فيها نظام إدارة الأداء الفردي وربطه بالأداء المؤسسي وفق المنهجية المعتمدة
المستهدف + 20% في 2027	58%	مؤشر الحكومة اللادورقية



المخرجات الاستراتيجية للبرنامج التنفيذي الثاني لتحديث القطاع العام (2026-2029)

يقود البرنامج التنفيذي الثاني عملية تحديث القطاع العام من خلال أربعة مخرجات استراتيجية مترابطة، تمثل مجالات التحول الرئيسة التي تركز عليها جهود التحديث خلال الفترة (2026-2029). وقد صُممت هذه المخرجات لتعمل بصورة تكاملية لبناء قطاع عام أكثر كفاءة، ومرونة، وابتكاراً، محوره المواطن.



المخرج الأول

حكومة محورها المواطن

حكومة أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين

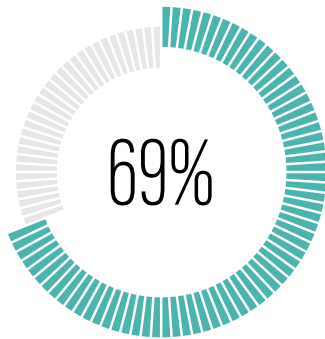
يركز هذا المخرج على تطوير الخدمات الحكومية انطلاقاً من احتياجات المواطن وتوقعاته، من خلال تحسين تجربة متلقي الخدمة، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز التحول الرقمي، والاستفادة من البيانات في تطوير الخدمات والسياسات العامة. ويضم هذا المخرج (23) مشروعاً و(98) مخرجاً تنفيذياً، تشكل مجتمعة منظومة متكاملة لتعزيز جودة الخدمات الحكومية وترسيخ نهج يضع المواطن في محور التطوير الحكومي.

نتائج المخرج الأول

تركز النتائج المتحققة خلال النصف الأول من عام 2026 على بناء الممكّنات التي تسهم في تحسين تجربة المواطن، وتطوير الخدمات الحكومية، وتعزيز كفاءة تقديمها.

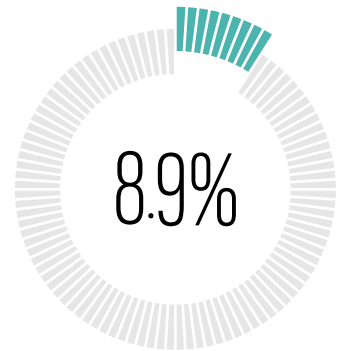
نسبة استخدام الخدمات الحكومية الرقمية

المستهدف زيادة 8% العام المقبل



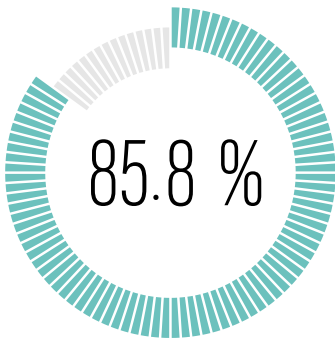
تحسن أداء الدوائر الحكومية بمقدار 8.9% في المتوسط الخفي

مقارنة بين الجولة الأولى والجولة الثانية



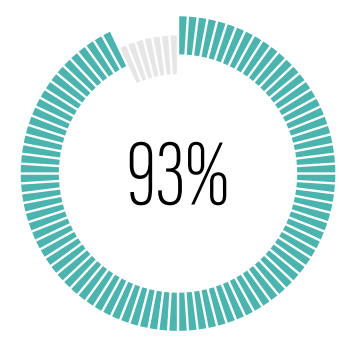
من الخدمات الحكومية مؤتمنة

104 خدمات، بتراكمي 2,060 المستهدف 100% نهاية 2026



من السياسات والتشريعات خضعت لتقييم الأثر

المستهدف زيادة 5% العام المقبل



2 حزمة

خدمات جديدة

تجديد رخصة المركبة والزواج
الاستمرار في توسيع العمل على تطوير حزم الخدمات

2.8 مليون هوية رقمية

مفعلة على تطبيق سند

المستهدف 3.5 مليون نهاية 2026



أبرز ما تحقق خلالها

حكومة أكثر استجابة لاحتياجات المواطن

شهد النصف الأول من عام 2026 تنفيذ عدد من المشاريع الرئيسية التي أسهمت في تحقيق تقدم ضمن هذا المخرج، فيما تركز المرحلة المقبلة على استكمال المشاريع قيد التنفيذ وتعظيم أثرها على تجربة المواطن وجودة الخدمات.



منظومة تقييم الخدمات (المتسوق الخفي، التقييم الذاتي، والمتسوق المتطوع)

369

إجراءً تصحيحياً تم تطبيقها في الجهات الحكومية

وزارة التربية والتعليم بالفرص التحسينية والإجراءات اللازمة، وسيتم تنفيذ الجولة الثانية للزيارات لرصد درجة التحسن.

تصميم وتنفيذ المتسوق الخفي الرقمي للخدمات الرقمية بما يضمن سهولة الحصول عليها، وقد شملت (15) خدمة في أمانة عمان، وقد تم تحديد الفرص التحسينية اللازمة.

تطوير تجربة متلقي الخدمة

تنفيذ جولات تقييم للجهات الحكومية من خلال مشروع المتسوق الخفي، وتزويد الجهات الحكومية بتقارير تفصيلية تضمنت فرص التحسين والإجراءات التصحيحية، بما يدعم رفع جودة الخدمات وتعزيز المساءلة المؤسسية. حيث بلغ عدد زيارات الجولة الأولى (851) وعدد زيارات الجولة الثانية (592) وقد شملت (695) دائرة حكومية

تنفيذ جولات للمدارس بما يعزز البيئة المكانية اللازمة لسلامة الطلبة ورفع سوية النظافة في المدارس الحكومية، حيث شملت الزيارات (1000) مدرسة، وقد تم تزويد

ووزارة البيئة، إلى جانب استكمال تحديد أولويات إعادة الهندسة في قطاع الغذاء والدواء، بما يساهم في تبسيط الإجراءات ورفع كفاءة تقديم الخدمات.

البدء بتطوير نموذج تحسين رحلة المريض في مرافق الرعاية الصحية من خلال تطبيق أنظمة تنظيم الدور في مركزي اللويبة والهاشمي الشمالي الصحيين ضمن المرحلة الأولى.

تسريع التحول الرقمي

واصلت الحكومة تنفيذ برنامج رقمنة الخدمات الحكومية، حيث تم رقمنة 104 خدمات جديدة خلال النصف الأول من عام 2026، ليصل إجمالي الخدمات الحكومية الرقمية إلى 2,060 خدمة، وهو ما يمثل 85.8% من إجمالي الخدمات الحكومية القابلة للرقمنة. ويعكس هذا التقدم استمرار الحكومة في توسيع نطاق الخدمات الرقمية وتعزيز الاعتماد على القنوات الإلكترونية في تقديم الخدمات.

يهدف مشروع إطار ادماج كفايات الذكاء الاصطناعي في القطاع العام إلى بناء إطار وطني موحد لكفايات الذكاء الاصطناعي يغطي مختلف فئات العاملين في القطاع العام، بما يعزز جاهزية المؤسسات الحكومية لتبني التقنيات الناشئة

استكمال تطوير منظومتي المتسوق المتطوع والتقييم الذاتي تمهيداً لإطلاقهما خلال النصف الثاني من العام، بما يوسع أدوات قياس تجربة المواطن ويعزز مشاركة متلقي الخدمة في تطوير الأداء الحكومي.

تبسيط رحلة الحصول على الخدمة

إطلاق حزمة الخدمات الخاصة بتجديد رخصة المركبة ضمن نموذج الحزم الحكومية، حيث تم دمج عدد من الإجراءات الحكومية في مسار موحد يشمل تسديد المخالفات والتأمين الإلزامي وتجديد الترخيص، الأمر الذي أسهم في تبسيط رحلة المواطن وتقليل عدد الخطوات اللازمة للحصول على الخدمة. وقد تجاوز عدد مستخدمي هذه الحزمة 614 ألف مستفيد منذ إطلاقها، بما يعكس ارتفاع الإقبال على الخدمات الحكومية المتكاملة.

إعداد عدد من الدراسات الخاصة للتخفيف من المتطلبات اللازمة للتراخيص لدى كل من وزارة النقل ووزارة البيئة ووزارة الداخلية لتسهيل الإجراءات على بيئة الأعمال وتخفيف كلف الامتثال.

تقييم واقع تقديم الخدمات في مركز جمرك الماضونة ويجري العمل على تنفيذ التوصيات التحسينية.

إعادة هيكلة وهندسة الخدمات الحكومية

تحديد الخدمات ذات الأولوية لبيئة الأعمال وعددها (200) خدمة لغاية إعادة هندستها وتخفيف المتطلبات، حيث استكملت الحكومة إعادة هندسة عدد من الخدمات على سبيل المثال في دائرة الأراضي والمساحة

تطوير منظومة الخدمات الحكومية

تطوير الإطار المفاهيمي لغاية تطوير السجل وإعادة هيكلة وتصنيف الخدمات الحكومية من خلال بناء قاعدة بيانات مركزية وموحدة، وفق معايير وطنية معتمدة، بما يشمل مراجعة الخدمات وتوحيدها وإلغاء أو دمج الخدمات المتكررة وغير ذات الأولوية، بما يساهم في تحسين كفاءة إدارة الخدمات الحكومية.

اعتماد دليل استمرارية الأعمال والخدمات الحكومية خلال الأزمات والطوارئ الأمر الذي يساعد في تقييم واقع الحال والتجهيز لغايات استدامة تقديم الخدمات الحكومية.

يمثل مشروع منظومة سماع صوت المواطن تحولاً في منهجية تفاعل الحكومة مع المواطنين، من خلال بناء منظومة وطنية موحدة تجمع مختلف قنوات الاستماع وتحول البيانات والملاحظات والشكاوى إلى رؤى قابلة للتحليل، بما يدعم اتخاذ القرار المبني على البيانات، ويحسن جودة الخدمات الحكومية، ويمكن الجهات الحكومية من الاستجابة بصورة أكثر فاعلية لاحتياجات المواطنين.

تنفيذ برنامج التحول الرقمي للبلديات حيث تم رقمنة 35 خدمة في كافة البلديات ومنها خدمة براءة الذمة البلدية ورخص البناء وتصديق عقود الإيجار.

التوسع في تفعيل الهوية الرقمية، حيث بلغ عدد الهويات الرقمية المفعلة 2.8 مليون هوية من خلال تطبيق "سند" ومحطات التفعيل وتطبيقات البنوك، بما يعزز وصول المواطنين إلى الخدمات الحكومية الرقمية ويرفع مستوى الاعتماد على القنوات الإلكترونية.

تعزيز مشاركة المواطنين والاستجابة إلى احتياجاتهم

تطوير النموذج الأولي لمنصة Voice 360 الخاصة بسماع صوت المواطن، والتي تهدف إلى تجميع كافة بيانات وملاحظات المواطنين الواردة من مصادر مختلفة في الدوائر الحكومية ووسائل التواصل الاجتماعي ضمن لوحة معلومات موحدة، بما يدعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة، ويمكن الجهات الحكومية من متابعة مؤشرات رضا المواطنين بصورة أكثر تكاملاً.

تقييم منصة بخدمتكم وتحديد الفرص التحسينية والعمل جاري على تطويرها، وإعداد إطار حوكمة مؤسسية يظهر الأدوار والمسؤوليات بما يضمن زيادة في معدلات الاستجابة واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

الأثر المتوقع للمخرجات المتحققة

تساهم المخرجات المتحققة في تحقيق عدد من الآثار الإيجابية خلال مدة تنفيذ البرنامج، أبرزها:



رفع مستوى رضا متلقي الخدمة



تقليل التكرار في عدد المتطلبات والوثائق للخدمات المستهدفة



تخفيض كلف الامتثال لبيئة الأعمال.



تقليل وقت إنجاز الخدمة

أولويات النصف الثاني

ستركز الحكومة خلال النصف الثاني من العام على:



استكمال تطوير الحزمة الثانية من مؤشر تحديث القطاع العام.



تشغيل منظومة سماع صوت المواطن Voice 360 على المستوى الوطني.



التوسع في تنفيذ إجراءات الحكومة اللادورية.



استكمال رقمنة الخدمات الحكومية ذات الأولوية.



إطلاق تطبيق المتسوق المتطوع والذاتي.



استكمال هندسة الإجراءات في الخدمات ذات الأولوية.



استكمال هيكلية التراخيص القطاعية وفقاً لوثيقة القواعد التنفيذية للتراخيص القطاعية.

المخرج الثاني

حكومة مرنة وجاهزة للمستقبل

بناء قطاع عام قادر على التكيف مع المتغيرات
واستشراف المستقبل

يركز هذا المخرج على بناء قطاع عام أكثر جاهزية للتعامل مع المتغيرات المستقبلية، من خلال تطوير رأس المال البشري، وتعزيز القدرات المؤسسية، وإعداد القيادات، وترسيخ ثقافة التعلم والابتكار. ويضم هذا المخرج (40) مشروعاً و(168) مخرجاً تنفيذياً، تسهم في بناء مؤسسات حكومية أكثر قدرة على قيادة التغيير والاستجابة للتحديات والفرص المستقبلية.

نتائج المخرج الثاني

ركزت الإنجازات خلال هذه المرحلة على بناء القدرات والمؤسسات التي تمثل الأساس لاستدامة التحديث ورفع جاهزية القطاع العام للمستقبل.

12

إطاراً للكفايات الوظيفية

موقع إلكتروني للكفايات

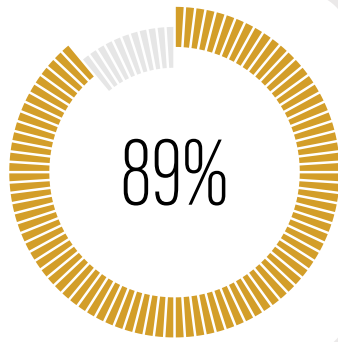
3

جهات حكومية ضمن العمل على النموذج التشغيلي

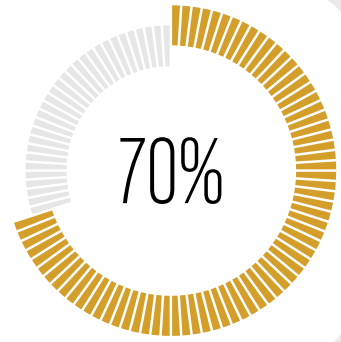
وزارة البيئة، ووزارة الشباب، ووزارة الخارجية

معدل إشغال
الوظائف
التخصصية

(التوزيع النوعي
للوظائف) مقارنة ب
62.9% للعام 2024



التوظيف عبر
الإعلان المفتوح
القائم



24 جهة حكومية

مشمولة بتقييم الثقافة المؤسسية

بدء التقييم خلال النصف الأول 2026



أبرز ما تحقق خلالها

شهد هذا المخرج تقدماً في تنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية التي تعزز جاهزية القطاع العام، فيما تستمر الجهود لاستكمال المراحل اللاحقة وفق البرنامج الزمني.

ويمثل إطلاق الأكاديمية تحولاً مؤسسياً في منهجية بناء القدرات الحكومية، من خلال تطوير برامج قيادية متخصصة، وتعزيز التعلم المستمر، وإعداد كوادر قادرة على قيادة التحول المؤسسي وتعزيز الجاهزية للمستقبل.

تطوير منظومة الكفايات الوظيفية في القطاع العام

استكملت الحكومة تطوير أطر الكفايات الوظيفية والفنية للوظائف النمطية وعددها (12) إطاراً، إلى جانب إعداد أطر الكفايات الخاصة بإدماج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي، وسيتم اعتماد الأطر في تطوير أدوات التقييم ومدخلا لتطوير البرامج

إطلاق الأكاديمية الأردنية للإدارة الحكومية

إعداد التوجهات الاستراتيجية الخاصة بالأكاديمية الأردنية للإدارة الحكومية والنموذج التشغيلي والهيكل التنظيمي، وعليه تم إطلاق الأكاديمية الأردنية للإدارة الحكومية، لتكون المرجعية الوطنية لبناء القيادات الحكومية وتطوير القدرات المؤسسية، بما يعزز استدامة التعلم الحكومي ويربط برامج التدريب بالاحتياجات الفعلية للقطاع العام.



إنشاء الأكاديمية الأردنية للإدارة الحكومية -
مرجعية وطنية لبناء القيادات الحكومية

مراجعة وتعديل نظام موظفي البلديات وإعداد مسودة النظام المعدل الأمر الذي يساهم في إدارة منظومة الموارد البشرية وتعزيز التنمية المحلية.

تصميم إطار الحوكمة والإطار التشغيلي والإجرائي لمنظومة الاستجابة السريعة لتلبية الاحتياجات من الخبرات (سحابة الخبراء الحكومية وفرق الإسناد) والتي تعنى بتوفير الموارد البشرية اللازمة.

إطلاق منظومة متكاملة لتقييم الثقافة المؤسسية، تضمنت بناء نماذج وأدوات القياس، واختيار النماذج الدولية لقياس منظومه الثقافة المؤسسية، وقد تم تدريب سفراء التغيير على أدوات التقييم، وجاري العمل على تطبيق التقييم على 24 دائرة حكومية، لتوفير خط أساس وطني وتعزيز مستهدفات برنامج تحديث القطاع العام.

التدريبية بما يدعم تطوير منظومة الموارد البشرية، ويربط التطوير الوظيفي بالمهارات المستقبلية. كما تم استكمال تطوير الموقع الإلكتروني للكفايات الحكومية، بما يتيح مرجعاً وطنياً موحداً للكفايات المطلوبة في القطاع العام.

تطوير القيادات الحكومية

تنفيذ برامج إعداد القيادات الحالية والمستقبلية، من خلال إطلاق مساري «فرصة» و«ارتقاء»، واستكمال مراحل التقييم والترشيح، بما يساهم في إعداد قيادات حكومية تمتلك المهارات القيادية اللازمة لإدارة التغيير وقيادة برامج التحديث. برامج تطوير القيادات الحالية والمستقبلية (ارتقاء وفرصة) والتعلم المستمر

إعداد منظومة إدارة وتقييم القيادات العليا، وجاري العمل على تطوير شبكة مؤشرات الأداء الخاصة بها، بما يعزز الحوكمة والشفافية في تقييم الأداء القيادي.

تطوير منظومة التوظيف والموارد البشرية

إعداد الوثائق الفنية اللازمة لطرح عطاء منظومة التوظيف الذي، بما يعزز التوظيف القائم على الجدارات ويرفع كفاءة استقطاب الكفاءات.

تطوير أدوات التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، بما يدعم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وإعادة التأهيل والتوزيع، ويساهم في إعادة توزيعها وتأهيلها وفق الاحتياجات الفعلية للجهات الحكومية. حيث تم إعداد خطة بناء قدرات الموارد البشرية ورزنامتها وفق أولويات الدوائر.

يهدف مشروع تعزيز منظومة الكفايات الحكومية والتقييم الذي إلى تطوير منظومة حديثة لإدارة الكفايات الحكومية، بما يعزز جودة التوظيف، والتطوير، والتقييم، وإعداد القيادات، من خلال اعتماد أطر وطنية موحدة للكفايات، وتطوير أدوات تقييم حديثة، وبناء بنوك أسئلة ومنصات ذكية

تطوير منظومة تقييم أثر التدريب

إعداد المسودة الأولى للإطار الوطني لتقييم أثر البرامج التدريبية، بما يضمن قياس أثر التدريب على أداء الموظفين والدوائر الحكومية، والانتقال من قياس عدد البرامج التدريبية إلى قياس نتائجها الفعلية على الأداء المؤسسي.

تعزيز قدرات الدوائر الحكومية في تقييم الأثر الاقتصادي

تصميم برنامج تدريبي قائم على الاحتياجات خاص ببناء القدرات في مجال تقييم الأثر الاقتصادي للتشريعات والسياسات، وتنفيذه، حيث من المستهدف تدريب 118 موظفاً حكومياً، بما يعزز إعداد السياسات والتشريعات وفق منهجيات قائمة على الأدلة والبيانات.

كما تم البدء بتحديث دليل تقييم الأثر وإطار الكفايات الخاص به والحقيبة التدريبية بما يتواءم مع أحدث الممارسات الدولية.

تطوير النماذج التشغيلية الحكومية ذات الأولوية

إعداد نموذج العمل التشغيلي للقطاعات ذات الأولوية المستهدفة والمتضمن إعداد أطر حوكمة ونماذج تشغيلية معتمدة كما في وزاراتي البيئة والشباب، والبدء في تطوير نماذج تشغيلية للمراكز الشبابية، الأمر الذي يساهم بتحقيق الغايات وتلبية احتياجات الموظفين

إعداد الأدلة المرجعية الخاصة بإعداد الهياكل التنظيمية للوحدات الداعمة المتقاطعة (تنميط) مثل وحدات الإعلام ووحدات الموارد البشرية، والوظائف النمطية، وبطاقات الوصف الوظيفي للوحدات الداعمة المشتركة، بما يشكل الأساس لتطبيق نماذج تشغيلية موحدة بما يوفر إطاراً موحداً لتنظيم العمل الحكومي، ويرفع كفاءة الوحدات الداعمة، ويحد من الازدواجية في الاختصاصات. وتحسين إنتاجية المؤسسات، كما تم استكمال إعداد النماذج التشغيلية للوحدات المشتركة تمهيداً لتعميمها على الجهات الحكومية.

يمثل مشروع تأسيس الأكاديمية الأردنية للإدارة الحكومية أحد المرتكزات الرئيسة لبناء رأس المال البشري الحكومي، من خلال تأسيس أكاديمية وطنية متخصصة في إعداد القيادات وتطوير القدرات الحكومية، وفق منهجيات حديثة تركز على الكفايات، ومهارات المستقبل

الأثر المتوقع للمخرجات المتحققة

تساهم المخرجات المتحققة في تحقيق عدد من الآثار الإيجابية خلال مدة تنفيذ البرنامج، أبرزها:



مواءمة تطوير الموارد البشرية مع متطلبات المستقبل والتحول الرقمي.



رفع قدرات القيادات الحكومية.



رفع جاهزية المؤسسات الحكومية لإدارة التغيير.



تعزيز التوظيف القائم على الجدارات والكفايات.



التدريب لتوفير مهارات المستقبل لتعزيز الجاهزية.



التخطيط الاستراتيجي الأمثل للموارد البشرية.



دعم إعداد السياسات وفق منهجيات تقييم الأثر.

أولويات النصف الثاني

ستركز الحكومة خلال النصف الثاني من العام على:



استكمال إطلاق منصة الكفايات الحكومية وتفعيل استخدامها في الدوائر الحكومية.



استكمال تطوير منصة رقمية للتدريب



تطوير منظومة التوظيف الذي.



إطلاق البرامج التدريبية المتخصصة من خلال الأكاديمية الأردنية للإدارة الحكومية.



استكمال تطبيق النماذج التشغيلية الموحدة للوحدات الداعمة.



منصة إدارة وتقييم القيادات العليا.



تحديث دليل تقييم الأثر وتوسيع برامج بناء القدرات في هذا المجال.

المخرج الثالث

حكومة متكاملة وكفؤة

نحو حكومة تعمل كوحدة واحدة

يركز هذا المخرج على تعزيز تكامل عمل المؤسسات الحكومية ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، من خلال تطوير الوظائف والخدمات المشتركة، وتحسين إدارة الموارد، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الحوكمة. ويضم هذا المخرج (26) مشروعاً و(109) مخرجات تنفيذية، تهدف إلى بناء حكومة تعمل بمنهجية تكاملية تحقق الاستخدام الأمثل للموارد وترفع كفاءة الأداء الحكومي

نتائج المخرج الثالث

تركز النتائج المتحققة ضمن هذا المخرج على تطوير الممكّنات المؤسسية التي تعزز التكامل بين الجهات الحكومية، وترفع كفاءة الأداء والإنتاجية، وتدعم استدامة التحول المؤسسي

9 بلديات

طبقت النظام المالي والإداري المحوسب

استكمال بقية البلديات قيد العمل

16 مركزاً

للخدمات الشاملة

آخرها في مجمع الملك الحسين للأعمال

التحول نحو
الحكومة اللامركزية

المستهدف زيادة
%20

58%

الرضا الوظيفي في
القطاع العام

خط الأساس لعام
2025، المستهدف
زيادة 5%

77%



أبرز ما تحقق خلالها

تعزيز منظومة مراكز الخدمات الحكومية

واصلت الحكومة تطوير منظومة مراكز الخدمات الحكومية الشاملة، ليصل عدد المراكز العاملة إلى 16 مركز خدمات حكومي شامل، بما يساهم في توحيد قنوات تقديم الخدمات الحكومية وتسهيل وصول المواطنين إليها وفق معايير موحدة لجودة الخدمة. ويمثل هذا التوسع خطوة مهمة نحو بناء نموذج وطني موحد لتقديم الخدمات الحكومية، يضمن تحسين تجربة متلقي الخدمة وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات.

تنفيذ تقييم شامل لشبكة مراكز ومواقع تقديم الخدمات الحكومية من خلال دراسة الوضع الراهن، وتحليل الفجوات، وقياس كفاءة المراكز وتوزيعها الجغرافي ومدى مواءمتها لاحتياجات المواطنين، وصولاً إلى

إعداد خطة لإعادة هيكلة شبكة المراكز تتضمن إغلاق أو دمج أو نقل أو تطوير المراكز وفق معايير موضوعية. ويستكمل ذلك بتطوير واعتماد نموذج وطني معياري لمراكز تقديم الخدمات الحكومية يتضمن معايير موحدة للتصميم والتشغيل وإدارة المراكز وتجربة المواطن، بما يضمن توحيد مستوى الخدمات ورفع كفاءتها وتحسين تجربة المواطن على مستوى المملكة

دعم الإجراءات الخاصة بالحكومة اللامركزية

اعتماد خط الأساس لمؤشر الحكومة بلا ورق ونسبته 58%، مع الاستمرار في تنفيذ المشاريع التي تستهدف تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية في المراسلات وأنظمة سير العمل، واتخاذ القرارات اللازمة لتعزيز استخدام الأنظمة الحكومية الرقمية في إدارة الأعمال والوثائق، كما يمثل هذا المؤشر

أداة وطنية لقياس التقدم في التحول الرقمي الداخلي للمؤسسات الحكومية.

تطوير إدارة الأداء المؤسسي

تطوير منظومة لمتابعة الأداء الحكومي من خلال تصميم مؤشر تحديث القطاع العام والبدء بوضع خط الأساس للحزمة الأولى.

بناء منظومة ربط الأداء الفردي بالأداء المؤسسي وتطوير إطار الحوكمة ونموذج العمل وتطوير منصة إلكترونية لمتابعة الأداء، والبدء في التطبيق التدريجي في 12 جهة حكومية، بما يعزز مواءمة أداء المؤسسات الحكومية مع مستهدفات برنامج تحديث القطاع العام، ويربط الأداء بالمؤشرات الوطنية.

تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي

البدء بتطوير منظومة تقييم شامل لمنظومة إدارة اقتناء الموارد والتعاقدات الحكومية (JONEPS 2.0) حيث تم تحديد الفجوات التشريعية والوظيفية والتقنية، وجاري العمل على إعادة تصميم الإجراءات وتطوير الأدوات والمنهجيات الداعمة لكفاءة الإنفاق. بما يشمل تطوير مؤشرات الأداء المالي، وتحسين عمليات التخطيط والمتابعة، وتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية، بما يدعم الاستدامة المالية ويرفع كفاءة إدارة المال العام.

تحليل أوجه الصرف واتجاهاتها لغايات تحديد فرص الاستثمار في كفاءة الإنفاق، كما يجري العمل على دراسة تنظيم عمل السائقين الحكوميين وواقع التنقل الحكومي، وتصميم السيناريوهات والحلول الرقمية للنقل التشاركي الحكومي.

تطوير النظام المالي والإداري المحوسب في البلديات حيث تم تفعيله والتدريب عليه في 9 بلديات، وتقييم التفعيل التجريبي ضمن 16 بلدية، مما يساهم في تعزيز إعداد الموازنات وجدول التشكيلات.

تفعيل استخدام نظام الشراء الحكومي JO-NEPS لإجراءات الشراء في 56 بلدية بما يعزز كفاءة وفاعلية عمليات الشراء.

يهدف مشروع خارطة وطنية لمكاتب تقديم الخدمات إلى إعادة تصميم خارطة تقديم الخدمات الحكومية بما يحقق التكامل بين القنوات التقليدية والرقمية، ويضمن توزيعاً أكثر كفاءة لمكاتب الخدمات الحكومية وفق احتياجات المواطنين ومعايير العدالة في الوصول إلى الخدمات وكفاءة استخدام الموارد الحكومية

الأثر المتوقع للمخرجات المتحققة

تساهم المخرجات المتحققة في تحقيق عدد من الآثار الإيجابية خلال مدة تنفيذ البرنامج، أبرزها



ضمان اتساق الإجراءات الحكومية.



دعم التحول نحو الحكومة اللامركزية.



تحسين جودة الأداء المؤسسي وتعزيز الحوكمة.



الاستثمار الأمثل للموارد ورفع كفاءة إدارتها

أولويات النصف الثاني من عام 2026

ستركز الحكومة خلال النصف الثاني من العام على:



تطوير الخارطة الوطنية لمراكز الخدمات الحكومية.



استكمال تعميم النماذج التشغيلية الموحدة.



تنفيذ مبادرات الحكومة اللامركزية.



منظومة الخدمات الحكومية الداخلية المشتركة.



تعزيز أدوات قياس كفاءة الإنفاق الحكومي.



استكمال تطوير منظومة إدارة الأداء المؤسسي.

المخرج الرابع

حكومة ذكية ومبتكرة

توفير البيانات والتقنيات الناشئة لبناء حكومة أكثر
ذكاءً وابتكاراً

يركز هذا المخرج على توظيف التحول الرقمي، والبيانات، والذكاء الاصطناعي، والتقنيات الناشئة في تطوير الخدمات الحكومية ودعم اتخاذ القرار، بما يعزز الابتكار ويرفع كفاءة الأداء المؤسسي. ويضم هذا المخرج (22) مشروعاً و(64) مخرجاً تنفيذياً، تساهم في بناء حكومة أكثر ذكاءً، واستباقية، قادرة على مواكبة التحولات التقنية وتسخيرها لتحسين الخدمات العامة.

نتائج المخرج الرابع

تركز النتائج المتحققة خلال هذه المرحلة على بناء الممكّنات الرقمية وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة، بما يدعم التحول نحو حكومة أكثر ذكاءً وابتكاراً.

5 حالات

ذكاء اصطناعي ذات أولوية

لوكلاء الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي

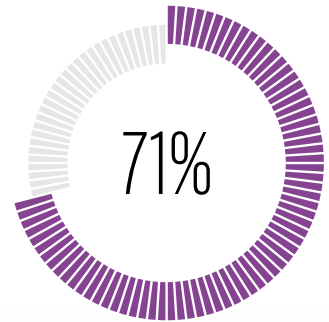
49

الترتيب العالمي في مؤشر الذكاء الاصطناعي
المسؤول

الترتيب خلال النصف الأول من عام 2026

نضوج الخدمات
الحكومية الرقمية

مستوى النضوج خلال
النصف الأول



للحكومات 2026

القمة

SUMMIT 2026

WORLD
GOVERNMENTS
SUMMIT 2026

القمة
العالمية
للحكومات 2026



WORLD
GOVERNMENTS
SUMMIT 2026

القمة
العالمية
للحكومات 2026

WORLD
GOVERNMENTS
SUMMIT 2026

القمة
العالمية
للحكومات 2026



أبرز ما تحقق خلالها

شهد هذا المخرج تقدماً في إطلاق وتطوير عدد من المشاريع الرقمية والذكية، فيما تركز المرحلة المقبلة على استكمال تنفيذها، وتوسيع نطاق تطبيقها، وتعزيز أثرها على الخدمات الحكومية وصنع القرار.

تطوير الإطار الوطني للتحول الرقمي

إعداد الإصدار الأول من الإطار الوطني لمعايير التحول الرقمي (إطار ارتقاء)، والذي يشكل المرجعية الوطنية لتوحيد معايير التحول الرقمي في القطاع العام، ورفع مستوى نضج الجهات الحكومية في تطبيق أفضل الممارسات الرقمية، بما يضمن تنفيذ التحول

ترسيخ استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي

توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاع العام، حيث تم طرح عطاء متخصص لبناء قدرات الموظفين الحكوميين في مجال الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، واستلام العروض الفنية من مزودي الخدمة، تمهيداً لتنفيذ برامج تدريبية متخصصة تعزز جاهزية الكوادر الحكومية لاستخدام هذه التقنيات، وفي إطار الانتقال من مرحلة التوعية إلى التطبيق العملي، تم تحديد خمس حالات استخدام ذات أولوية وتطوير وكلاء ذكاء اصطناعي (AI Agents) يعملون في خمس جهات حكومية، حيث تم استعراض هذه النماذج أمام الوزراء والأمناء العامين، بما يمهد لإطلاقها تدريجياً خلال النصف الثاني من العام.

يمثل مشروع منظومة التشريعات والامتثال الذكية (RegTech)

منظومة التشريعات والامتثال الذكية أحد المشاريع الاستراتيجية في البرنامج التنفيذي الثاني لتحديث القطاع العام، ويهدف إلى تطوير منظومة وطنية متكاملة لإدارة دورة حياة التشريعات، بما يعزز جودة التشريع، ويرفع كفاءة البيئة التنظيمية، ويدعم اتخاذ القرار

القرار المبني على المعرفة.

ترسيخ ثقافة التغيير والتحول الرقمي

مراجعة ممارسات إدارة التغيير في القطاع العام، وتقييم واقعها، وتحديد فرص تطويرها بما يتواءم مع متطلبات برنامج تحديث القطاع العام.

تنفيذ تقييم الثقافة الرقمية في الوزارات والدوائر الحكومية المستهدفة عبر ثلاث مراحل متكاملة، تمهيداً لإعداد وتنفيذ خطط عمل تحسين مؤسسية تستند إلى نتائج التقييم، بما يعزز جاهزية المؤسسات الحكومية للتحويل الرقمي واستدامة التغيير.

البدء في تدريب القيادات على الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة ويستهدف البرنامج (30) أمين ومدير عام من دوائر حكومية مختلفة. ويستهدف البرنامج إيجاد حالات استخدام للذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة والعمل على تصميمها.

يهدف مشروع وكلاء الذكاء الاصطناعي (AI Agents) إلى تطوير منظومة وطنية لوكلاء الذكاء الاصطناعي كقدرات حكومية مشتركة تخدم مختلف الجهات الحكومية، بما يساهم في تحسين الخدمات، وأتمتة العمليات، ودعم الموظفين ومتخذي القرار

الرقمي وفق إطار مؤسسي موحد. حيث تم تصميم الإطار ليشمل 6 أهداف استراتيجية، و10 مجالات رئيسية، و16 محور، و34 معياراً وطنياً.

تعزيز جاهزية الحكومة في إدارة البيانات

تنفيذ البرنامج الوطني للبيانات، حيث تم استكمال تقييم نضج البيانات لجميع الوزارات وضمها إلى البرنامج الوطني للبيانات، بما يوفر صورة شاملة عن واقع إدارة البيانات في القطاع العام، ويساهم في تحديد أولويات التطوير المؤسسي.

جرى تدريب 23 فريق بيانات حكومي من البرنامج، بما يعزز بناء القدرات الوطنية في إدارة البيانات واستخدامها لدعم صنع القرار الحكومي.

تطوير المنظومة الرقمية للتشريعات والسياسات

حققت الحكومة تقدماً في مشروع المنظومة الرقمية للتشريعات والامتثال (Policy Ops & RegTech)، حيث تم إنجاز الخارطة الرقمية الموحدة للتشريعات، واستكمال حصر التشريعات من مصادرها الرسمية ورقمنتها بصيغ إلكترونية قابلة للقراءة والبحث، والبالغ عددها ما لا يقل عن 28 ألف قانون ونظام وقرارات إدارية. ويمثل هذا المشروع خطوة استراتيجية نحو بناء منظومة رقمية متكاملة لإدارة التشريعات والسياسات، بما يعزز كفاءة إعدادها، ويسهل الوصول إليها، ويدعم اتخاذ

تطوير المنظومة الرقمية للتشريعات والامتثال (Policy Ops and RegTech) – تعزيز الابتكار التشريعي واختبار التشريعات قبل تعميمها عبر بيئة Sandbox تشريعية

الأثر المتوقع للمخرجات المتحققة

تساهم المخرجات المتحققة في تحقيق عدد من الآثار الإيجابية خلال مدة تنفيذ البرنامج، أبرزها:



رفع جاهزية الجهات الحكومية لتبني التقنيات الناشئة وإدارة البيانات.



الاستخدام المؤسسي للذكاء الاصطناعي في القطاع العام.



بنية رقمية متكاملة لإدارة التشريعات والسياسات الحكومية.



إطار وطني موحد يقود التحول الرقمي الحكومي.



تعزيز ثقافة الابتكار وإدارة التغيير داخل المؤسسات الحكومية.

أولويات النصف الثاني من عام 2026

ستركز الحكومة خلال النصف الثاني من العام على:



اعتماد ونشر الإطار الوطني لمعايير التحول الرقمي (إطار ارتقاء).



إطلاق المرحلة الأولى من وكلاء الذكاء الاصطناعي (AI Agents) في الجهات الحكومية المستهدفة.



تنفيذ خطط تحسين الثقافة الرقمية وإدارة التغيير في الجهات الحكومية.



استكمال بناء القدرات الحكومية في مجالات الذكاء الاصطناعي وإدارة البيانات.



مواصلة تعزيز جاهزية المؤسسات الحكومية لتبني التقنيات الناشئة والتحول الرقمي

الرسائل الاستراتيجية والاتجاهات المستقبلية

تكشف نتائج النصف الأول من عام 2026 أن برنامج تحديث القطاع العام دخل مرحلة جديدة من التنفيذ، تقوم على البناء على الممكّنات الوطنية التي تم تطويرها، وتحويلها تدريجياً إلى نتائج مؤسسية مستدامة تنعكس على جودة الخدمات الحكومية، وكفاءة الأداء، وجاهزية القطاع العام للمستقبل. وتمثل الرسائل التالية أبرز التوجهات التي ستقود المرحلة المقبلة من تنفيذ البرنامج.



1 تعظيم أثر التحديث على تجربة المواطن

ستركز المرحلة المقبلة على تعظيم أثر مشاريع التحديث على تجربة المواطن، من خلال مواصلة تحسين جودة الخدمات الحكومية، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز التكامل بين قنوات تقديم الخدمة، والاستفادة من البيانات وصوت المواطن في تطوير الخدمات والسياسات العامة، بما يعزز ثقة المواطنين ويرسخ نهجاً حكومياً يضع المواطن في محور التطوير.

2 الاستثمار في المورد البشري في القطاع العام

ستركز المرحلة المقبلة على الانتقال من بناء الممكّنات إلى تفعيلها، من خلال تمكين الأكاديمية الأردنية للإدارة الحكومية، وتطبيق منظومة الكفايات، وتعزيز التوظيف والتطوير القائمين على الجدارة والكفايات، بما يبني قطاعاً عاماً أكثر جاهزية لقيادة التغيير ومواكبة متطلبات المستقبل.

3 تعزيز التكامل المؤسسي وكفاءة الأداء

ستواصل الحكومة تطوير النماذج التشغيلية المشتركة، وتحسين إدارة الموارد الحكومية، وتعزيز كفاءة الإنفاق، وتطبيق منظومات الأداء المؤسسي، بما يساهم في رفع إنتاجية المؤسسات الحكومية وتحسين جودة الخدمات.

4 تسريع التحول الرقمي وتوظيف التقنيات الناشئة

ستركز المرحلة المقبلة على استكمال رقمنة الخدمات الحكومية ذات الأولوية، وتعزيز استخدام الهوية الرقمية، وتفعيل المنصات الوطنية الداعمة لاتخاذ القرار، وتوسيع استخدام التقنيات الناشئة والذكاء الاصطناعي، بما يعزز بناء حكومة رقمية مترابطة ومرنة.

نحو المرحلة المقبلة

يشكل ما تحقق خلال النصف الأول من عام 2026 نقطة تحول في مسار تنفيذ البرنامج التنفيذي الثاني لتحديث القطاع العام، حيث انتقل البرنامج من مرحلة الإعداد والتأسيس إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، مع التركيز على بناء الممكّنات الوطنية والقدرات المؤسسية التي تشكل الأساس للتحول الحكومي خلال السنوات المقبلة. وقد أسهمت هذه المرحلة في إرساء منظومات وأدوات وطنية جديدة في مجالات تطوير الخدمات الحكومية، وإدارة رأس المال البشري، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وقياس الأداء، بما يعزز جاهزية القطاع العام ويؤسس لتحول مؤسسي مستدام.

وخلال المرحلة المقبلة، سيركّز البرنامج على البناء على ما تحقق، من خلال تسريع تنفيذ المشاريع ذات الأولوية، وتوسيع تطبيق الممكّنات الوطنية على مستوى المؤسسات الحكومية، وتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية، وترسيخ ثقافة الأداء والابتكار، بما يضمن تعظيم أثر مشاريع التحديث على كفاءة الأداء الحكومي، وجودة الخدمات، وتجربة المواطن.

ويمثل هذا التقدم خطوة مهمة نحو تحقيق مستهدفات البرنامج التنفيذي الثاني وخارطة طريق تحديث القطاع العام، ويؤكد أن نجاح عملية التحديث لا يقاس بعدد المشاريع المنفّذة فحسب، بل بقدرتها على إحداث تحول مؤسسي مستدام ينعكس على كفاءة الحكومة، وجودة الخدمات، وتعزيز ثقة المواطن.

وبذلك تمثل المرحلة المقبلة انتقالاً من بناء الممكّنات الوطنية إلى تعظيم أثرها، بما يعزز كفاءة الحكومة، ويرتقي بجودة الخدمات، ويحقق الأثر المستهدف من برنامج تحديث القطاع العام.



ملحق

أبرز مخرجات أعمال لجنة التحديث الإداري
خلال الفترة من (2026/1/1 - 2026/6/30)

أبرز مخرجات أعمال لجنة التحديث الإداري خلال الفترة من (2026/1/1 - 2026/6/30)

- 1- أصدرت لجنة التحديث الإداري (51) توصية.
- 2- من ضمن التوصيات المشار إليها أعلاه السير بإجراءات إقرار عدد (9) أنظمة تنظيم إداري وعلى النحو التالي:
 - مشروع نظام معدل لنظام التنظيم الإداري لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات لسنة 2026. (تم النشر في الجريدة الرسمية).
 - مشروع النظام المعدل لنظام التنظيم الإداري لوزارة الشباب لسنة 2026. (تم النشر في الجريدة الرسمية).
 - مشروع النظام المعدل لنظام التنظيم الإداري لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد لسنة 2026.
 - مشروع النظام المعدل لنظام التنظيم الإداري لوزارة التنمية الاجتماعية لسنة 2026.
 - مشروع النظام المعدل لنظام التنظيم الإداري لدائرة الموازنة العامة لسنة 2026.
 - مشروع نظام التنظيم الإداري لسلطة إقليم البترا التنموي السياحي 2026.
 - مشروع النظام المعدل لنظام التنظيم الإداري لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لسنة 2026.
 - مشروع النظام المعدل لنظام التنظيم الإداري لدائرة قاضي القضاة لسنة 2026.
 - مشروع نظام التنظيم الإداري للأكاديمية الأردنية للإدارة الحكومية لسنة 2026.
- 3- من ضمن أبرز التوصيات التي لها أثر مباشر على تحديث القطاع العام ما يلي:
 - التوجه الاستراتيجي لإنشاء الأكاديمية الأردنية للإدارة الحكومية.
 - تشكيل لجنة وطنية تعنى بتحديد المؤشر الوطني لتحديث القطاع العام، وتوقيع اتفاقية شراكة مع منتدى الاستراتيجيات الأردني لغايات دعم وتطوير وقياس المؤشر.
 - إطار حوكمة البرنامج التنفيذي الثاني، والمؤشر الوطني لتطوير القطاع العام.
 - التغذية الراجعة لتقييم أداء موظفي القطاع العام لسنة 2025.
 - دليل استمرارية الأعمال والخدمات الحكومية خلال الأزمات والطوارئ.
 - منظومة خارطة مكاتب تقديم الخدمات المكانية.
 - منظومة سماع صوت المواطن.
 - أطر ومنصة الكفايات للوظائف النمطية، لوظائف التدقيق الداخلي.
 - المسارات المهنية لعدد من الوظائف.
 - منظومة إدارة السياسات والتشريعات والامتثال (Reg Tech).
 - مشروع نظام الناطقين الإعلاميين في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية لسنة 2026.

